بتاريخ: 2 مارس 2022 العدد: 668 المصدر: اليوم السابع (2022-3-1)

الحرب الأوكرانية الروسية تدخل يومها السادس

واصل الجيش الروسي تقدمه في الأراضي الأوكرانية، صوب العاصمة كييف، لليوم السادس على التوالي، بعدما تمكن الثلاثاء، من السيطرة على مدينة خيرسون جنوب أوكرانيا الواقعة قرب شبه جزيرة القرم، في وقت حدد فيه الرئيس الروسي فلادمير بوتين 5 مطالب مقابل وقف إطلاق النار، بمقدمتها احترام اعتبارات الأمن الروسي.

رابط الخبر

الرأي

1. بداية نود الإشارة إلى تسارع الوتيرة التي تتغير بها مجريات الأحداث بشكل يصعب معه التنبؤ بدقة بنتائجها أو تقييم تداعياتها المباشرة أو غير المباشرة.

2. قد يشهد الموقف العسكري لجميع الأطراف محل النزاع تغيرا جوهريا في أي لحظة، وذلك للأسباب التالية:

- قوة التداعيات الاقتصادية للأزمة وترابطها بشكل يصعب معه قصر التأثير السلبي للعقوبات على الدولة المعنية فقط دون غيرها، على سبيل المثال: سيمتد الأثر السلبي لاستبعاد روسيا من نظام سويفت (SWIFT)،[1] إلى جميع دول العالم ومنها الدول الأوروبية نفسها، لأن توقف إحدى حلقات المنظومة (روسيا في هذا الحالة) سيؤثر على باقي الحلقات/الدول بلا شك.
- قوة الغاز الروسي كورقة ضغط على الدول الأوروبية خاصة التي تربطها مع روسيا استثمارات ضخمة في هذا المجال كألمانيا على سبيل المثال، خاصة وأن رغبة الولايات المتحدة في الضغط على روسيا لتعطيل مشروعات الغاز من الممكن أن يكون السبب غير المعلن لإثارة الصراع بين روسيا وأوكرانيا.
- قوة الاقتصاد الروسي واستعداده لعقوبات تعرض لمعظمها من قبل، وهو ما أكسب روسيا قدرا من الخبرة في التعامل معها، وقد تجلى ذلك في قيامها بتخفيض احتياطاتها الدولارية في مقابل زيادة الاعتماد على الذهب، وتحويل جزء كبير من ديونها من

[1] منظومة سويفت، هي منظومة متكاملة للمدفوعات المالية يشترك فيها أكثر من 16 ألف بنك على مستوى العالم.

الدولار إلى الروبل، وتقديم حزم مساعدات للمستثمرين المتضررين من الأزمة وغيرها من الإجراءات الاستباقية.

3. يعني ذلك إمكانية تغير مآلات الصراع بين عشية وضحاها، ولكن يبقى السؤال الأهم هو: كيف ستتعامل مصر مع هذه التغيرات؟ وما إذا كان لديها المرونة والدقة الكافية لحساب صافي الأثر من ناحية وكذلك اتخاذ ما يلزم من إجراءات وسياسات لتحجيم الضرر المحتمل من ناحية أخرى. في هذا الصدد، ينقسم تأثير الأزمة على مصر إلى ثلاثة محاور رئيسية: التجارة الدولية، الزراعة، والسياحة، والمالية العامة، وفيما يلي تفصيل كل منها:

- **أولا بالنسبة للتجارة الدولية:**

- تأتي الحبوب خاصة القمح والذرة على رأس السلع التي ستتأثر سلبا بالأزمة، بالنسبة للذرة والفول الصويا فقد استوردت مصر منهما ما قيمته 1.7 و1.4 مليار دولار في 2019 على التوالي، وقد ارتفعت أسعارهما بنسب تصل إلى 50% بعد اندلاع الصراع مباشرة، وهو ما سيؤثر بلا شك على أسعار اللحوم المحلية. كما أنه من غير المعلوم حجم المخزون الاستراتيجي المحلي ومدى كفايته بسبب استيراد الذرة والفول الصويا من قبل القطاع الخاص.
- أما بالنسبة للقمح، فمصر هي أكبر مستورد له في العالم، كما أن روسيا هي الأولى في تصدير القمح وأوكرانيا هي الخامسة عالميا، وقد ارتفعت أسعاره بنسبة 18% بعد اندلاع الصراع مباشرة، ولا شك أن هذا الارتفاع في حال استمراره سيؤثر على مخصصات الدعم بالموازنة، ومن ثم سيؤثر سلبا على صافي العجز المالي، ناهيك عن مدى توفر القمح الكافي للاستهلاك على المدى المتوسط والطويل خاصة في حالة استمرار الصراع لفترات طويلة.

- من الهام استخدام وسائل دفع جديدة لشراء القمح من روسيا، وتحديدا دراسة استخدام نظام الصفقات المتكافئة الذي كان يستخدم حتى الثمانينيات، والذي يتم بموجبه تداول الخدمات بدون تبادل مالي، وعلى الرغم من كون هذا النظام ليس الأكفأ اقتصاديا من حيث المبدأ إلا أنه حل مناسب في أوقات الأزمات خصوصا إذا كانت الأسعار محدده مسبقا بشكل سليم.

- كما يمكن من خلال هذا النظام أيضا حل مشكلة استرداد تكاليف السياحة الأوكرانية والروسية الحالية التي لم يتم دفعها، كأن يتم توريد القمح لمصر بالقيم المستحقة لها على سبيل المثال، وهو ما يتطلب تنسيقا فائقا بين جميع الوزارات المعنية وأهمها السياحة والتموين والخارجية وكذلك البنوك، كما يحتاج مرونة عالية في التفاوض بشكل سليم ومناسب مع الجانب الروسي.

- **ثانيا بالنسبة للزراعة:**

- بالرغم من وجود مخزون محلي يكفي لأربعة أشهر، خاصة وأن وزارة التموين قامت بأكبر عملية لشراء القمح في تاريخها (600 ألف طن) في ديسمبر الماضي، وكذلك قرب ميعاد حصاد القمح في الموسم الحالي (منتصف أبريل)، إلا أن الأزمة قد أظهرت ضرورة إجراء مراجعة فورية وسريعة لجميع خطط الزراعة في الموسم القادم وتقديم الحوافز اللازمة للمزارعين لزراعة المزيد بحيث ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي فيه عن الـ 50% المعتادة.

- **ثالثا بالنسبة للسياحة:**

- من المؤكد أن التأثير السلبي للأزمة سوف يمتد للقطاع السياحي، وذلك لاعتماد مصر بشكل جوهري على السائح الروسي والأوكراني بالرغم من كونهم من أقل السياح إنفاقا (30 – 40 دولار يوميا في المتوسط).

- من المهم استغلال الأزمة للعمل على جذب جنسيات جديدة من السائحين خاصة من الصين واليابان، وكذلك البلاد العربية، والذين ينفقون على الأقل ضعف هذا الرقم يوميا، فضلا عن ضرورة تنشيط سياحة المؤتمرات والمعارض والمغامرة وغيرها.

- **رابعا بالنسبة للمالية العامة:**

- أدت الأزمة إلى ارتفاع أسعار الطاقة، حيث تجاوز سعر برميل النفط 100 دولار في حين تعتمد تقديرات الموازنة للعام المالي الحالي على سعر 61 دولار للبرميل، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع العجز المالي بلا شك، ولكن من جهة أخرى سيؤدي ارتفاع أسعار الغاز إلى تخفيف هذا الأثر السلبي وإن كان بشكل محدود نظرا لوصول البنية التحتية لتسييل الغاز إلى حدودها القصوى، ويبقى حساب صافي الأثر ومتابعته بدقة مسئولية الوزارات المعنية.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

© ECES المركز المصري للدراسات الاقتصادية 2022
جميع الحقوق محفوظة.